(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ)

النَّائِبُ عَنِ الفَاعِلِ

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِى

السؤال / أذكر أنواع النائب عن الفاعل .

الجواب / ينوب عن الفاعل بعد حذفه وبناء فعله للمجهول واحد من أربعةأشياء، هي : المفعول به ، فإن لم يُوجَد فالظرف ، أو المصدر ، أو الجار والمجرور .

السؤال / ما شروط نيابة الظرف عن الفاعل ؟

الجواب / يشترط في الظرف لكي يكون نائبا عن الفاعل شرطان :

١- **أن يكون مُتَصَرِّفاً** ، والمراد بالظرف المتصرف : الذي لا يلازم النصب على الظرفية ، فيأتي مرفوعاً ، ومنصوبا ، ومجروراً حسب موقعه في الجملة ، نحو: يَوْم ، وزَمَن ، ووَقْت ، وسَاعَة ، ودَهْر ، وحِين ؛ تقول : اليومُ جميل (بالرفع) وقضيتُ يوماً سعيداً (بالنصب) وأقرأ القرآن كلَّ يومٍ (بالجر) فإن كان الظرف ملازماً للنصب على الظرفية سُمِّي غير متصرف ، ولا يصلح للنيابة عن الفاعل ؛ لأنه لَزِمَ النصب في كلام العرب ، وهو نوعان :

أ- **نوع يلزم النصب على الظرفية فقط** ، نحو : مَعَ ، وقَطُّ ، وعِوَضَ ، وإذا ، وسَحَرَ - إذا أُريد به سحر يوم بعينه .

ب- **نوع يلزم أحد أمرين** : النصب على الظرفية ، أو الجر بـ (مِنْ) ، نحو : عِنْدَ ، وثَمَّ ، وقَبْلُ ، وبَعْدُ . وهذان النوعان غير متصرفين فلا يصلحان للنيابة عن الفاعل .

٢- **أن يكون مُخْتَصّاً** ، والمراد بالمختص : ما كان مفيداً بسبب الوصف ، أو الإضافة ، أو لأنه عَلَم ، نحو : سُهِرَت ليلةٌ قمراءُ ، وسِيَر يومُ الجمعةِ ، وصِيمَ رمضانُ . فكلٌ مما تحته خط يعُرب نائبا للفاعل ؛ لأنه ظرف متصرف ومختص بالوصف في المثال الأول ، ومختص بالإضافة في المثال الثاني ، وعَلَمٌ في المثال الأخير . فإذا لم يكن الظرف مختصا لم يصلح أن يكون نائبا عن الفاعل ، نحو : سُهِرَتْ ليلةٌ ، وسِيرَ يومٌ ؛ وذلك لعدم الفائدة لأن الظرف غير مختص .

السؤال / ما شروط نيابة المصدر عن الفاعل ؟

الجواب / يشترط له شرطان :

١- أن يكون متصرفاً ٢- أن يكون مختصا .

١- **فالمصدر الْمُتصَرَّف** ، هو : الذي لا يلزم النصب على المصدريّة ، بل يأتي مرفوعا ، ومنصوبا ، ومجروراً حسب موقعه في الجملة ، نحو : فَهْم ، وعِلْم ، واسْتِغْفار ، وضَرْب ؛ تقول : فَهْمُ الجملةِ ضروريٌّ لإعرابها ، إنّ فَهْمَ الجملةِ ضروري لإعرابها ، لِفَهْمِ الجملة أثرٌ في إعرابها .
فإذا لزِم المصدر النَّصب على المصدريّة سُمّي غير متصرف ، نحو : سبحانَ اللهِ، ومَعَاذَ اللهِ ، ولا يصلح للنيابة عن الفاعل فهو لا يقع إلا منصوباً على أنه مفعول مطلق .
٢- **والمصدر المختص** ، هو: المفيد إما بسبب الوصف ، أو الإضافة ، أو العدد، نحو : رُكِعَ رُكُوعٌ طويلٌ ، وسُجِدَ سُجُودُ الخاشعين ، وضُرِبَ ضربتان . فكلٌ مما تحته خط يعرب نائبا للفاعل ؛ لأنه مصدر متصرف ومختص بالوصف في المثال الأول ، وبالإضافة في الثاني ، ودالّ على العدد في المثال الثالث .
ومن ذلك قوله تعالى : (**فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّور نَفْخَة وَاحِدَة**) .
فإذا لم يكن المصدر مختصا لم يصلح أن يكون نائبا عن الفاعل ، نحو : ضُرِبَ ضَرْبٌ ، وسُجِدَ سُجُودٌ ؛ وذلك لعدم الفائدة لأن المصدر غير مختص .

السؤال / ما شروط نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ؟

الجواب / يشترط لنيابة الجار والمجرور ثلاثة شروط ، هي :
١- **أن يكون المجرور مختصّاً** ، وذلك بأن يكون معرفة ، أو مختصا بإضافة ، أو وصف ، نحو :
مُرَّ بزيدٍ ، وجُلِسَ في الدار ، و : جِيءَ برجلٍ كريمٍ .

٢- **أَلاَّ يكون حرف الجر مُخْتَصاً بشيء معيَّن** ، فلا تُستعمل أحرف القسم ؛ لأنها مختصة بجرِّ الْمُقْسَم به ، ولا تستعمل (مُذْ ، ومُنْذُ) لاختصاصهما بجر الزمان ، ولا يُستعمل حرف الجر (رُبَّ) لأنه مختَص بجر النكرات .

٣- **ألا يكون حرف الجر دالاًّ على التعليل** (كاللام ، والباء ، ومِنْ ، وفي) إذا اسْتعمِلتْ للدلالة على التعليل ؛ ولهذا امتنعت نيابة المفعول لأجله عن الفاعل . ويجوز استعمال هذه الأحرف إذا لم تدلّ على التعليل ، كما مَرَّ بك في أمثلة الشرط الأول .

وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هَذِى إِنْ وُجِدْ فى اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ

السؤال / ما حكم نيابة غير المفعول به في حالة وجود المفعول به ؟

الجواب / في هذه المسألة خلاف :

١- **مذهب البصريين** - إلاّ الأخْفَش – : أنه يتعيّن نيابة المفعول به عن الفاعل مع وجود المصدر، والظرف ، والجار والمجرور ، نحو : ضَرَبَ الرجلُ زيداً ضرباً شديداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأمير في دارِه . ففي هذا المثال اجتمع المفعول ، والمصدر ، والظرف ، والجار والمجرور فعند بناء الفعل (ضَرَبَ) للمجهول فإنه يتعيّن عند البصريين أن يكون المفعول به (زيداً) هو النائب عن الفاعل ؛ فتقول : ضُرِب زيدٌ ضرباً شديداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ في دارِه .

٢- **مذهب الكوفيين** : أنه يجوز نيابة المفعول به ، أو غيره مع وجود المفعول به سواء تقدّم المفعول به ، أم تأخّر ، فيجوز عندهم أن تقول : ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ زيداً . في هذا المثال ناب المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به (زيداً) وتأخّره ، ويجوز عندهم أن تقول : ضُرِبَ زيداً ضربٌ شديد . في هذا المثال ناب المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به وتقدّمه ، واستدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر في قوله تعالى : (**لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**) ببناء الفعل (يجزى) للمجهول ، فناب الجار والمجرور (بِما) عن الفاعل مع وجود المفعول به (قوماً) .

٣- **مذهب الأخفش** : فيه تفصيل :
أ- إذا تقدم غير المفعول به على المفعول به جاز أن يكون كلٌّ واحدٍ منهما نائبا عن الفاعل ؛ فتقول : ضُرِبَ في الدار زيدٌ ، بنيابة المفعول به ؛ إذ إنّ أصل الجملة : ضَرَبَ الرجلُ في الدار زيداً .
ويجوز كذلك أن يكون الجار والمجرور نائبا عن الفاعل ؛ فتقول : ضُرِبَ في الدار زيداً ، وجواز المثالين عند الأخفش ؛ بسبب تقدم الجار والمجرور على المفعول به ، وكذلك الحال إذا تقدم الظرف ، أو المصدر على المفعول به .
ب- إذا تقدّم المفعول به على غيره تعيّن نِيابة المفعول به عن الفاعل ، نحو : ضُرِبَ زيدٌ في الدار . ولا يجوز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل في هذه الحالة ؛ فلا تقول : ضُرِبَ زيداً في الدار ، ولا يجوز : ضُرِبَ زيداً ضربٌ شديدٌ ، بنيابة المصدر ؛ وذلك لأن المفعول به متقدَّمٌ .

السؤال / وضح موضع الشاهد وأعربه .

١٥٦- لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلاَّ سَيِّداً وَلاَ شَفَى ذَا الغَيِّ إِلاَّ ذُو هُدَى

الجواب / <u>الشاهد فيه :</u> " لم يعن بالعلياء إلا سيدا " حيث ناب الجار والمجرور وهو قوله " بالعلياء " عن الفاعل، مع وجود المفعول به وهو قوله " سيدا ".

والدليل على أن الشاعر أناب الجار و المجرور، ولم ينب المفعول به، أنه جاء بالمفعول به منصوبا، ولو أنه أنابه لرفعه , وهذا البيت شاهدٌ لما ذهبَ إليه الكوفيون ، والأخفش . أما البصريون فلا يُجيزون ذلك ويرون أنه من الضرورة الشعريّة .

<u>الاعراب :</u>

لم : حرف نفي وجزم وقلب .

يعن : فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة الالف ، والفتحة قبلها دليل عليها .

بالعلياء : الباء حرف جر , العلياء : اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة وشبه الجملة في محل رفع نائب فاعل .

إلا : أداة استثناء ملغاة , سيدا : مفعول به ليعن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

وَبِاتَّفَاقٍ قَدْ يُنُوبُ الثَّانِ مِنْ بَابِ كَسَا فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ
فِى بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرْ وَلاَ أَرَى مَنْعاً إِذَا القَصْدُ ظَهَرْ

السؤال / ما الذي ينوب عن الفاعل إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ؟

الجواب / إذا كان الفعل من باب (أَعْطَى ، وكَسَا) وبُني الفعل للمجهول جاز إنابة أحد المفعولين عن الفاعل إذا أُمِنَ اللَّبْس باتفاق , نحو :أُعْطِيَ عمرٌو درهماً . فعمرو : نائب عن الفاعل ، وأصله المفعول الأول .

ويجوز أن يكون المفعول الثاني هو النائب عن الفاعل ؛فتقول : أُعْطِيَ عمراً درهمٌ .

أما إذا حَصَل لَبْسٌ وجب أن يكون المفعول الأول هو النائب عن الفاعل ، نحو : أَعطيتُ زيداً عمراً ؛ فتقول : أُعطِي زيدٌ عمراً ، ولا يجوز نيابة المفعول الثاني عن الفاعل ؛ لحصول اللَّبس لأن كل واحدٍ منهما يصلح أن يكون آخِذاً ومأخوذاً ، بخلاف قولك : أُعْطي عمراً درهمٌ ، فمعلوم أن الآخِذ (عمرو) والمأخوذ (الدرهم) ؛ لأن الدرهم لا يصلح أن يكون آخِذاً .

السؤال / ما الذي ينوب عن الفاعل إذا كان الفعل متعدياً لثلاثة مفاعيل ، أو لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ؟

الجواب / إذا كان الفعل من باب (ظنّ ، أو أَرَى) وبُني الفعل للمجهول
فالمشهور عند النحويين أنه يجب نيابة المفعول الأول عن الفاعل ، ويمتنع نيابة المفعول الثاني في باب (ظنّ) ، والثالث في باب (أَرَى) وأخواتها : كـأَعْلَمَ ، وأَنْبَأَ ، ونَبَّأَ ...إلخ ؛ تقول : ظُنَّ زيدٌ قائماً ، ولا يجوز : ظُنَّ زيداً قائمٌ ؛ وتقول : أُعْلِمَ زيدٌ فرسَك مُسْرَجاً ، ولا يجوز نيابة المفعول الثاني ؛ فلا تقول : أُعْلِمَ زيداً فرسُك مسرجاً ، ولا يجوز نيابة الثالث ؛ فلا تقول : أُعْلِمَ زيداً فرسَك مُسْرَجٌ . وهذا هو المشهور عند النحويين .

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

السؤال / هل يجوز أن يرفع الفعل المبني للمجهول اكثر ن نائب فاعل في الجملة ؟

الجواب / أن الفعل المبني للمجهول لا يرفع إلا نائب فاعل واحداً فقط فلو كان الفعل ناصباً مفعولين فأكثر أَقمتَ واحداً منها مُقَامَ الفاعل ، ونصبتَ الباقي ، نحو : ظُنَّ زيدٌ قائماً ، وأُعْلِمَ زيدٌ عمراً قائماً ... وهكذا .
فحكم الفعل المبني للمجهول في ذلك كحكم الفعل المبني للمعلوم ، لا يرفع إلاَّ فاعلاً واحداً فقط .

مدرسة المادة

د . رنا ماجد منير